ثقافة ريادة الأعمال
كمدخل للنمو المُستدام بمصر

د. أماني صلاح محمود المخزنجي

مدرس بمعهد العبور العالي
للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات
جمهورية مصر العربية

الملخص

تُعتبر ريادة الأعمال شرارة لتحقيق الرخاء الاقتصادي، حيثُ تُساعد في زيادة خلق فرص العمل مما يُقلل البطالة، ابتداع أساليب جديدة للإدارة والعمل، إدخال منتجات وخدمات مُبتكرة، ودعم أنشطة الابتكار الذي أصبح مفتاح النظريات الحديثة للتنمية والنمو، وأحد أهم مفاتيح القدرة التنافسية ونجاح الأعمال، حيثُ أصبحت المنافسة في الاقتصاد العالمي قائمة على المعرفة والابتكار، كل ما سبق يجعل من ريادة الأعمال محرك للنمو الاقتصادي، وعلى ذلك تقوم وحدة الابتكار وريادة الأعمال التابعة لقطاع الممارسات العالمية للتجارة والمنافسة ببناء قدرات الشركات الواعدة في القطاعات مرتفعة النمو كالأنشطة الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا النظيفة. كما تم إنشاء شبكة عالمية لمراكز احتضان أنشطة الأعمال في شتى المجالات لدعم الناشئين من رواد الأعمال في كل خطوة من رحلتهم من خلال تمويل المراحل الأولى، وتوفير التدريب الفني ومعلومات السوق، وقد أكدت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين مؤشر ريادة الأعمال (GEI) والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة البُعد التنموي والبُعد الاجتماعي حيث أسفر ت نتائج الدراسة عن ارتفاع معامل الارتباط R2 99.5%، 99.3% على الترتيب عند مستوى معنوية 1%، أمّا البُعد البيئي فهو يحتاج إلى مزيد من اهتمام رواد الأعمال بتفعيل المشروعات والأنشطة في اتجاه تحسين البيئة الاقتصادية وتقليل الانبعاثات الكربونية جاءت R2 27.3% وذلك باستخدام تحليل Auto -Regressive Distributed Lag Model (ARDL).

الكلمات المفتاحية: *ريادة الأعمال، مصر، التنمية المُستدامة، تقدير العلاقة.*

المقدمة

تقُوم ريادة الأعمال بدور فعال في تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الابتكار، حيث أنّه أحد الركائز الأساسية لمُؤشر ريادة الأعمال، والذي يُعدّ سبيلاً لزيادة الإنتاجية، خلق فُرص العمل، خلق تقنية تعمل على تحسين الكفاءة، وتبادل الأفكار الإبداعية للشركات على مستوى العالم، ومن ثمّ توليد دائرة أقطابها نفقات البحث والتطوير والابتكار والإنتاجية ودخل الفرد، والتي يُعزز كل منها الآخر مما يُساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المُستمر، كما يساهم الابتكار في إيجاد الحلول الفعالة لقضايا التنموية الحرجة، مثل الوصول إلى الطاقة النظيفة والماء النقي، وتحسين الصحة وخدمات التعليم، وهى تُمثل أبعاد مهمة تُساعد رواد الأعمال في تحسين الاقتصاد ككل، ممّا يُوفر مكاسب أوسع لضرورة دعم ريادة الأعمال والابتكار.

أولاً - الدراسات السابقة والإطار النظري

لقد آثرت الباحثة البدء بالدراسات السابقة وذلك لاستخلاص أهم الفجوات البحثية التي يُمكن أنّ تكون محل اهتمام هذه الدراسة ولم تتداركها الدراسات السابقة، وعلى هذا يُمكن تناول الدراسات السابقة كما يلي:

* تم استلام البحث في مارس 2020، وقبل للنشر في يوليو2020، وتم نشره في سبتمبر 2022.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.257216

الدراسات السابقة

1- **دراسة (Wong,2005)** 'Entrepreneurship, Innovation & Economic Growth: Evidence from GEM Data'.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الريادة والابتكار التكنولوجي على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات مستعرضة على 37دولة مشاركة في المرصد العالمي لريادة الأعمال عام 2002 بالإضافة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي المجمعة من المصادر الإحصائية الوطنية والدولية لكل دولة، وقد جاءت فرضيات هذه الدراسة كالتالي:

- البلدان ذات المستويات الأعلى من الابتكار التكنولوجي سوف يكون لديهم معدلات نمو أسرع.
- البلدان ذات المستويات الأعلى من الريادة عموما سوف يكون لديهم معدلات نمو أسرع.
- البلدان ذات المستويات الأعلى من فرصة TEA (Total Entrepreneurial Activity) سيكون لديهم معدلات نمو أسرع.

النموذج المستخدم لاختبار الفرضيات هو من النماذج الكلاسيكية الجديدة للنمو ممثل في دالة الإنتاج Cobb-Douglas لقياس أثر الابتكار والريادة على النمو الاقتصادي، والشكل العام لنموذج الانحدار المستخدم هو معدل النمو الاقتصادي المُعبّر عنّه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع)، حيثُ يتمّ حساب المعدل عن طريق أخذ متوسط سنوي لمعدلات النمو المركبة بين 1998/1997 وعامى2001 /2002 على مدى فترة 5 سنوات ويمثلها المعادلة التالية:

$$Log(y_{it}/y_{i0}) = \beta_1 \log(y_{i0}) + \beta_2 Entrepreneurship_{it} + \beta_3 \log(n_{it}+g+\delta) + \beta_4 \log(investment_{it}) + \beta_5 \log(government_{it}) + \beta_6 \log(loan_{it}) + \beta_7 \log(education_{it}) + \beta_8 FDI_{it} + \beta_9 \log(road_{it}) + \eta_i + \tau_t + \varepsilon_{it}$$

وقد أوضحت نتائج الدراسة أنّ:

- بالنسبة للفرض الأول: جاءت العلاقة إيجابية بين الابتكار ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بغض النظر عن مقياس ريادة الأعمال، أي أنّ كثافة الابتكار التكنولوجي تعتبر أحد العوامل الهامة والإيجابية لزيادة الناتج المحلي، وهذا يتفق مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت هذا الرابط الإيجابي بين المُتغيرين.
- وبالنسبة للفرض الثاني: فقد جاءت العلاقة إيجابية أيضاً بين المُستوى المُتقدّم من ريادة الأعمال ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، حيثُ أثبتت التحليلات أنّ لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع النتائج في الأدبيات السابقة حيثُ أنّ المستويات الأعلى في ريادة الأعمال ترتبط بمعدلات نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي.
- وبالنسبة للفرض الثالث: لم تثبت معنويته قد يكون بسبب إلى وجود الدول ذات الدخل المنخفض في العينة، حيث يتم استغلال الإيجارات الاقتصادية ينشأ من عيوب السوق بدلاً من المخزونات غير المستغلة من المعرفة والمعلومات، وقد تمّ إجراء تحليل إضافي لتحديد ما إذا كانت آثار التفاعل موجودة بين إنشاء الأعمال الجديدة والابتكار، وأسفرت النتائج عن وجود تأثير وتفاعل كبير وتداخل جوهري بين انتشار إنشاء الأعمال ومخرجات الابتكار.

2- **دراسة (Jian,2020)** Business creation, innovation & economic growth: Evidence from China's economic transition, 1978–2017

تهدُف هذه الدراسة إلى قِياس أثر ريادة الأعمال والابتكار على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1978-2017) وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{Rate of Economic Growth} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Base your GDP per worker} + \alpha_2 \text{Growth in Capital per worker} + \beta_1 \text{New Firm Creation} + \beta_2 \text{Technological innovation intensity}$$

حيث، تمّ أخذ اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وكذلك لوغاريتم (log) البيانات المُتعلقة بالاستثمار والريادة، والتعليم، والتمويل بالاقتراض كمُتغيرات مُستقلة، وذلك لبيان تأثيرها على المتغير التابع المُتمثل في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.

وقد تمثلت فرضيات هذه الدراسة في فرضية واحدة وهى: لريادة الأعمال والابتكار أثر على النمو الاقتصادي في الصين.

وقد جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

تظهر نتائج الانحدار أنه على مدار فترة العينة أنّ ريادة الأعمال والابتكار لها آثار إيجابية على نمو الاقتصاد الصيني، وهذا يعني أن الاقتصاد ينمو بشكل أسرع في المناطق التي تتمتع بمزيد من أنشطة ريادة الأعمال، كما أنّ ريادة الأعمال لعبت دورًا حاسمًا في النمو الاقتصادي الصيني خلال الأربعين عامًا الماضية.

مساهمة الدراسة الحالية: تتمثل مساهمة الدراسة الحالية في تغطية عدة فجوات هي:

- فجوة زمنية: حيث أنّ الدراسة الحالية تتناول فترة زمنية حديثة وفقاً لأحدث البيانات المتاحة.
- فجوة مكانية: حيث تناولت الدراسة الحالية مصر ولم تتطرق الدراسات السابقة لها.
- فجوة قياسية: حيثُ أنّ الدراسة الحالية استخدمت المنهج العلمي الحديث في تقدير العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المُستدامة، فهو جانب أغفلته أيضاً الدراسات السابقة، حيثُ اختبرت الدراسات السابقة أثر ريادة الأعمال على النمو أو التنمية الاقتصادية دون التطرق لمفهوم التنمية المُستدامة، الأمر الذي ترتب عليه وضع نموذج قياسي يتضمن مُتغيرات إضافية أغفلتها الدراسات السابقة تتعلق بالتنمية المُستدامة مثل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، والعمر المُتوقع عند الميلاد، ونصيب الفرد من انبعاثات الكربون co_2، بالإضافة إلى مؤشر الابتكار العالمي (GII)، مؤشر التنمية البشرية (HDI)، ومؤشر ريادة الأعمال (GEI).

وبعد العرض السابق للدراسات السابقة يُمكن تحديد مُشكلة، أهداف، أهمية، وفروض ومنهج الدراسة الحالية على النحو التالي:

مشكلة الدراسة

تعتبر ريادة الأعمال مُحرك مُهم لخلق فرص العمل على المدى القصير والطويل في الاقتصاد، مما يُعزز النمو الاقتصادي من خلال تقديم تقنيات ومُنتجات وخدمات مُبتكرة، و تتحدى المنافسة المتزايدة من رجال الأعمال الشركات القائمة لتصبح أكثر تنافسية، إلاّ أنّ تراجع ترتيب مصر على المستويين الدولي والعربي يحتاج إلى مزيد من التحليل والدراسة لبيان أوجه القوة والضعف، وكذلك أسباب التراجع ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في تحليل واقع ريادة الأعمال في مصر في ضوء التوجه الدولي لثقافة ريادة الأعمال، ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: ما هي التحديات التي تحول دون تقدّم مصر عالميا في مجال ريادة الأعمال؟ وما هي السياسات اللازمة لتدعيم ريادة الأعمال على المُستوى الدولي؟ وما هو تقييم ريادة الأعمال في مصر عربياً ودولياً؟.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلي إبراز دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المُستدامة في مصر بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك في ظل التوجه لثقافة ريادة الأعمال على المُستوى العالمي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، وتقييم وضع مصر إقليمياً وعالمياً مع تحليل نقاط القوة والضعف.

أهمية الدراسة

تكمُن أهمية الدراسة من أهمية ريادة الأعمال التي تلعب دورًا مهمًا في تشكيل المشهد الاقتصادي لاقتصاد الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويعترف الاقتصاديون وصانعو السياسات بهذه الحقيقة، ويقرّون أنّ ريادة الأعمال أصبحت محرك للنمو الاقتصادي وعامل حفز لتوسيع وتعزيز الأنشطة الإنتاجية في كل مجالات الحياة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم (Emm, 2017: 1).

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة علي فرضيه أساسيه وهي:

لتبنى ثقافة ريادة الأعمال دور إيجابي في تحقيق التنمية المُستدامة بمصر.

وهى بالتالي تنقسم إلى ثلاث فرضيات مُستمدة من أبعاد التنمية المُستدامة (البُعد الاقتصادي – البُعد الاجتماعي – البُعد البيئي) على النحو التالي:

- لتبنى ثقافة ريادة الأعمال دور إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية بمصر.
- لتبنى ثقافة ريادة الأعمال دور إيجابي في تحقيق التنمية الاجتماعية بمصر.
- لتبنى ثقافة ريادة الأعمال لتبنى ثقافة ريادة الأعمال دور إيجابي في تحقيق التنمية البيئية بمصر.

تصميم الدراسة

وتتضمن منهج الدراسة، وعينة الدراسة، ومقاييس الدراسة وطرق جمع البيانات وأسلوب تحليلها على النحو التالي:

أ- **منهج الدراسة**

استندت الدراسة على عدة مناهج منها **المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach** في تناول للدراسات السابقة المُتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها وإبراز مساهمة الدراسة الحالية، **المنهج الاستنباطي Deductive Approach** في تحليل متغيرات الدراسة لإيضاح دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى **المنهج العلمي الحديث The Modern Scientific Approach** لبناء وصياغة نموذج قياسي لاختبار العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المُستدامة خلال الفترة (2008 -2019) وفقاً للبيانات المتاحة.

ب- **طرق جمع البيانات**

وقد اعتمدت الباحثة على البيانات الصادرة عن كل من:

- البنك الدولي World Bank.
- المعهد العالمي للريادة والتطوير The Global Entrepreneurship and Development Institute (GEDI) والتي تخص مُتغيرات الدراسة وهى مؤشر ريادة الأعمال Global Entrepreneurship Index (GEI)، مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index (GII)، مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI)، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة، متوسط نصيب الفرد من انبعاثات الكربون، والعمر المُتوقع عند الميلاد.

ج- **مجتمع وعينة الدراسة**

اختصت الباحثة دولة مصر لتطبيق الدراسة عليها خلال الفترة (2008- 2019) وذلك لاختبار العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المُستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي) في مصر، يُمثل البعد الاقتصادي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة، ويُمثل البعد الاجتماعي العمر المُتوقع عند الميلاد، بينما يُمثل البُعد البيئي متوسط نصيب الفرد من انبعاثات الكربون، وذلك وفقاً للبيانات المُتاحة من موقع البنك الدولي، والمرصد العالمي لريادة الأعمال.

الإطار النظري

يُحسّن رواد الأعمال الاقتصاديات وحياة الناس من خلال خلق فرص عمل، وتطوير حلول جديدة للمشاكل، وخلق تقنية تعمل على تحسين الكفاءة، وتمكين الأفكار الإبداعية للشركات وتوسيع نطاق أفكارهم التجارية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وإيجاد الحلول الفعالة لقضايا التنموية الحرجة، مثل الوصول إلى الطاقة النظيفة والماء النقي، وتحسين الصحة وخدمات التعليم، وهى تُمثل أبعاد هامة تُساعد رواد الأعمال في تحسين الاقتصاد ككل، ممّا يوفر مكاسب أوسع لضرورة دعم ريادة الأعمال (Zoltán, 2017: 4).

وعلى ذلك سوف تتطرق الباحثة لمفهوم ريادة الأعمال، مؤشر ريادة الأعمال، والإطار الريادي في مصر، النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال، وعلاقة الريادة بالابتكار، ثمّ أثر الريادة على التنمية المُستدامة.

مفهوم ريادة الأعمال The Concept of Entrepreneurship

تعتبر ريادة الأعمال ظاهرة مُتعددة الأوجه ولها العديد من المعاني والتعاريف المختلفة، حيثُ يُعرف المرصد العالمي لريادة الأعمال The Global Entrepreneurship Monitor (GEM) ريادة الأعمال بأنّها «أيّ مُحاولة للقيام بأعمال تجارية جديدة مثل إنشاء مشروع جديد أو توسيع نشاط تجاري قائم، من قبل فرد، أو فريق من الأفراد، أو عمل مؤسسي»، كما عرّف Martin «رائد الأعمال» بأنه الشخص الذي يخلق قيمة عن طريق تحويل «الموارد الاقتصادية من منطقة إنتاجية أقل إلى منطقة إنتاجية أعلى (Martin and Osberg, 2007: 2)، كما عرّفه شومبيتر باعتباره مبتكرًا القوة لتحقيق التقدم الاقتصادي، وهي مهمة في عملية «التدمير الخلاق» ولذلك كعامل تغيير (Schumpeter, 1962/2005: 3)، في حين عرّفه Dees على أنّه رجل أعمال اجتماعي يعمل بجرأة على اقتناص الفرص دون أن يقتصر على الموارد المتاحة حاليا، محافظاً على القيم الاجتماعية، وهو وكيل التغيير حيثُ يشارك في عملية الابتكار المستمر، والتكيف، والتعلم (Gregory Dees et al., 2001: 4–5)، وقد عرّف Oyedele رائد الأعمال بأنّه ذاك الشخص الذي يُحدد فرصة في المجال الاقتصادي، ثُمّ يجمع الموارد اللازمة لاستغلال هذه الفرصة بنجاح، ويترتب عليها خلق قيمة في النظام الاقتصادي (Ogundele, 2007: 14).

الإطار الريادي في مصر Entrepreneur Evaluation in Egypt

حدد الخُبراء في المرصد العالمي لريادة الأعمال سمات تُحفّز مناخ ريادة الأعمال في الدول، ثلاث منها ترتبط بشخصية رائد الأعمال وهى السلوك، القدرة، والطموح بينما باقي العوامل تنبع من النظام البيئي المُحيط برائد الأعمال وتُؤثر في العملية الريادية وهى البنية التحتية، هيكل السوق، السياسات الحكومية، قطاع الشركات، القطاع المالي، نظام التعليم والتدريب، ونظام البحث والتطوير (Zoltán, 2018: 19)، حيثُ تعتبر السياسات الحكومية من أهم المؤثرات على النشاط الريادي وذلك بتوفيرها الدعم المالي للشركات الناشئة، كما يُمثل كل من التعليم والتدريب والأعراف الثقافية والاجتماعية جانبًا مهمًا من جوانب القوة في الإطار العام لريادة الأعمال، فكلما زاد الوعى بأهمية ريادة الأعمال وتوافرت سبل التعليم والتدريب في المراحل المدرسية أو بعدها، كلما زادت قوة الإطار الريادي للدول (Zoltán, 2018: 19)، وقد حدد مرصد الريادة العالمي عدة مؤشرات عالمية لتقييم الإطار الريادي في الدول نستعرضها فيما يلي:

مُؤشرات تقييم الإطار الريادي في مصر

حدد الخبراء في مرصد الريادة العالمي مؤشرات لتقييم الإطار الريادي في دول العالم، وذلك بناءً على 12 مؤشراً تتراوح قيمتها ما بين 5:1 حيث يُعبر الواحد الصحيح عن عدم الكفاءة، بينما تُعبر القيمة خمسة عن كُفء للغاية، ويوضح الجدول رقم (1) تقييم الإطار الريادي في مصر مقارنة بالمتوسط العالمي والإقليمي.

جدول رقم (1)
تقييم الإطار الريادي في مصر خلال عامي (2017-2018)

المؤشر	عام 2017	عام 2018	المتوسط الإقليمي	المتوسط العالمي
تمويل المشاريع	2.46	2.61	1.97	2.6
السياسات الحكومية: الدعم والملائمة	2.51	2.62	1.99	2.66
السياسات الحكومية: الضرائب والبيروقراطية	1.88	2.16	2.05	2.39
برامج ريادة الأعمال الحكومية	1.99	2.41	1.9	2.72
تعليم الريادة في المرحلة المدرسية	1.22	1.48	1.53	1.94
تعليم الريادة في مرحلة ما بعد المدرسة	2.03	2.22	2.36	2.89
تحويل البحث والتطوير	1.73	2.12	1.76	2.4
البنية التحتية القانونية والتجارية	2.36	2.69	2.68	2.94
ديناميكية السوق الداخلية	3.45	3.09	3.2	3.15
تنظيم دخول الأسواق	2.47	2.62	2.11	2.53
البنية التحتية الطبيعية	3.64	3.88	3.13	3.76
الأعراف الثقافية والاجتماعية	2.38	2.76	2.47	2.92

Source: https://www.gemconsortium.org/economy-profiles/egypt

يتضح من الجدول رقم (1) تحسن الإطار الريادي في مصر لعام 2018 عنّه في عام 2017 بشكل ملحوظ، حيثُ شهدت أغلب المؤشرات تحسناً كبيراً عن العام الماضي ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل فاقت بعضها المتوسط الإقليمي والعالمي، فنجد أنّ مؤشر تمويل المشاريع بلغ 2.46 عام 2017 ثمّ زاد ليُصبح 2.61 عام 2018 مُتخطياً كل من المتوسط الإقليمي والعالمي ممّا يُوضح استعداد البيئة المصرية وتهيئتها لاستقبال الاستثمار، كذلك الأمر بالنسبة لمؤشري تنظيم دخول الأسواق و البنية التحتية الطبيعية نجدها فاقت كل من المتوسط الإقليمي والعالمي حيثُ بلغت 2.47، 3.64 على

الترتيب عام 2017 ثُمّ زادت لتُصبح 2.62، 3.88 عام 2018 وهو ما يدل على تمتع السوق المصري بشروط المنافسة الكاملة وتوافر المقومات الطبيعية لإقامة المشروعات، أمّا بالنسبة لمُؤشرات تعليم الريادة في المرحلة المدرسية، تعليم الريادة في مرحلة ما بعد المدرسة، تحويل البحث والتطوير فنجدها أقل من المتوسط الإقليمي والعالمي رغم تحسنها في عام 2018 حيثُ بلغت 1.48، 2.22، 2.12 على الترتيب بينما بلغ المتوسط العالمي 1.94، 2.89، 2.40 على الترتيب أيضاً، ممّا يدل على حاجة الكوادر المصرية لتأهيلها بالتعليم والتدريب سواء في المرحلة المدرسية أو ما بعد المدرسية، وربط البحث والتطوير بالمشروعات والصناعات القائمة.

مُؤشر ريادة الأعمال Global Entrepreneurship Index (GEI)

هو مُؤشر مُركب يتألف من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مُؤشر السلوك، مؤشر القدرات، مُؤشر الطموح، وهو يقيس مدى جودة ريادة الأعمال و مدى صحة وعمق النظام الإيكولوجي (البيئي) لدعم المشاريع في بلدٍ ما، ويتألف كل مُؤشر من هذه المُؤشرات الفرعية من مجموعة من الركائز تُمثل في مُجملها أربعة عشر ركيزة يُبنى عليها مؤشر ريادة الأعمال، ويُرجح خبراء المرصد العالمي لريادة الأعمال أنّها مُهمة لصحة النُظم الإيكولوجية لريادة الأعمال في الدول، ويُمكن من خلالها حساب المُؤشر الكلي لريادة الأعمال GEI، انظر الجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2)
هيكل مؤشر ريادة الأعمال العالمي

المؤشرات الفرعية	الركائز	المتغيرات (الفردية / المؤسسية)
مُؤشر السلوك	فرصة التفكير	هل يُحفز رواد الأعمال الفرص وليس الضرورة وهل يجعل الحكم من السهل أن يصبح رائد أعمال؟
	مهارات البدء	هل لدى السكان المهارات اللازمة لبدء عمل تجاري بناءً على تصوراتهم الخاصة وتوافر التعليم العالي؟
	قبول المخاطر	هل الأفراد على استعداد لتحمل مخاطر بدء عمل تجاري؟ هل البيئة منخفضة المخاطر نسبيًا أم هل تضيف المؤسسات غير المستقرة مخاطر إضافية لبدء نشاط تجاري؟
	شبكة الاتصال	هل يعرف رواد الأعمال بعضهم البعض وكيف تتركز شبكاتهم الجغرافية؟
	الدعم الثقافي	كيف ينظر البلد إلى ريادة الأعمال؟ هل من السهل اختيار ريادة الأعمال أم أن الفساد يجعل ريادة الأعمال صعبة بالنسبة للمسارات المهنية الأخرى؟
ABILITIESSUB مُؤشر القدرات D	فرصة البدء	هل الفرص تُحفز رواد الأعمال وليس الضرورة؟ وهل من السهل أن يصبح الفرد رائد أعمال؟
	امتصاص التكنولوجيا	هل قطاع التكنولوجيا كبير ويمكن للشركات استيعاب التكنولوجيا الجديدة بسرعة؟
	رأس المال البشري	هل أصحاب المشاريع حاصلون على درجة عالية من التعليم ومدربين تدريباً جيداً في مجال الأعمال وقادرين على الحركة بحرية في سوق العمل؟
	المنافسة	هل يقوم رواد الأعمال بإنشاء منتجات وخدمات فريدة وقادرة على دخول السوق معهم؟
مُؤشر الطموح	ابتكار المنتجات	هل البلد قادر على تطوير منتجات جديدة ودمج التكنولوجيا الجديدة؟
	عملية الابتكار	هل تستخدم الشركات التكنولوجيا الجديدة وهل يمكنها الوصول إلى رأس مال بشري عالي الجودة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار؟
	النمو المرتفع	هل تنوي الشركات النمو وتتمتع بالقدرة الإستراتيجية لتحقيق هذا النمو؟
	التدويل	هل يريد رواد الأعمال الدخول إلى الأسواق العالمية وهل الاقتصاد مجهز بما يكفي لإنتاج أفكار ذات قيمة عالمية؟
	رأس المال المخاطر	هل رأس المال متاح من كل من الأفراد والمؤسسات؟

Source: Ács. Zoltán J, László Szerb, Ainsley Lloyd, 2018, The Global Entrepreneurship Index, © 2017 The Global Entrepreneurship & Development Institute (GEDI), Washington, D. C., USA, p. 32.

يتضح من الجدول السابق أنّ المُؤشر العالمي لريادة الأعمال يُغطي 14 مجالًا (ركيزة) يُمكن أن تُعيق النظام الإيكولوجي (البيئي) لريادة الأعمال لكل بلد، ويُمكن اتخاذ إجراءات مختلفة لإنشاء تحسينات في كل من هذه المجالات وفقاً للنظام البيئي السائد في كل دولة، كما يُلاحظ وجود ركائز تعتمد على امتصاص التكنولوجيا، و مدى قدرة الدول على تطوير المنتجات، ودمج التكنولوجيا الجديدة، ومدى وجود رأس مال بشرى مُدرب لاستيعاب هذه التكنولوجيا، ومدى قدرة الشركات للوصول إلى الأسواق العالمية، ومدى التداخل والترابط بين الريادة والابتكار، حيثُ يُعتبر الابتكار ركيزة أساسية من ركائز ريادة الأعمال.

الأطراف ذات الصلة بتحسين النظام الإيكولوجي (البيئي) لريادة الأعمال

على الرغم من أنّ التركيز على النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال قد يبدو نهجًا جديدًا في التنمية، إلا أنّه يتسق مع استراتيجيات التنمية التقليدية الأقدم والأكثر تكاملاً مع انتقال الاقتصادات النامية من اقتصادات السوق المركزية إلى اقتصادات السوق، وتزداد أهمية المشاريع وريادة الأعمال للدول النامية بجعلها منافساً للدول المُتقدمة على الابتكار التجاري، وأصبحت البلدان النامية بؤرًا للابتكار في مجال الأعمال بنفس الطريقة التي كانت بها اليابان منذ الخمسينيات (Zoltán, 2017: 3) يضمن رواد الأعمال المبتكرون أن استخدام الاختراع يسهم في زيادة الإنتاجية ويسهل ويساهم في النمو الاقتصادي. قدرات سد الفجوة واستكمال المدخلات هي الخصائص الفريدة لرجل الأعمال (Zoltán, 2017: 9)، ويُوجد عِدة أطراف قادرة على تحسين النظام البيئي لريادة الأعمال في أي دولة وهم كالتالي:

- **الأكاديميون:** يُمكنهم خلق وتطبيق مناهج فريدة لدراسة ريادة الأعمال على المستوى الوطني.
- **واضعي السياسات:** يُمكنهم اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل لمُساعدة النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال على الازدهار.
- **رجال الأعمال:** لديهم معرفة أفضل بمجالات الاستثمار والتأثير.
- **الرعاة:** يتعاونون مع المرصد العالمي لريادة الأعمال لتعزيز اهتماماتهم التنظيمية.
- **المنظمات الدولية:** تستفيد من وجهات نظر رواد الأعمال والتقارير الدولية لمرصد الأعمال العالمي.

السياسات الداعمة لريادة الأعمال

يُمكن للحكومة دعم مشروعات ريادة الأعمال عن طريق سياسات التنمية الاقتصادية، ومنها سياسات تهدف إلى تقليل الحد الأدنى من الحواجز التنظيمية والإدارية، وتكاليف الامتثال والأعباء الضريبية، وضمان عمل الأسواق، والمنافسة، وفعالية قوانين الإفلاس (OECD, 1998: 53)، إضافة إلى ذلك هناك 3 سياسات أخرى يجب أنّ تُؤخذ بعين الاعتبار وهي:

- أولًا: تطوير الآليات اللازمة لتوفير التمويل كونها تُمثل أكبر العوائق لقيام المشروعات (Alter, 2006, p.4).
- ثانيًا: دعم تعليم قادة المستقبل مع التدريب المستمر وتبادل أفضل الممارسات الدولية، وذلك من خلال إنشاء مراكز اجتماعية لتنظيم المشاريع (OECD, 2000: 16).
- ثالثًا: إنشاء حوافز ضريبية لدعم وتشجيع قيام المشروعات. (Leadbeater, 1997: 70)

مُعوقات ريادة الأعمال

تُعتبر لوائح العمل الصارمة، وضعف توافر العمالة المتعلمة الماهرة والمُدرّبة، و محدودية الوصول إلى تمويل المشاريع، أهم مُعوقات أنشطة ريادة الأعمال، بل قد تمنع مثل هذه القيود رواد الأعمال من محاولة تنمية مشاريعهم (Acs, 2014: 481)، كما تُعتبر البيئة أكبر مُعوق من حيث صغر حجم الأسواق، أو عدم وجود بنية تحتية رقمية، وثمة علاقة قوية تربط بين ريادة الأعمال والثورة الرقمية، حيثُ ترتبط المشروعات الحديثة بالرقمنة و تحويل الأنشطة إلى أنشطة رقمية، حيثُ تتحرك ريادة الأعمال والتكنولوجيا الرقمية في نفس الاتجاه فالابتكار يولد الابتكار - السياسات التي تسمح بالابتكار في مجال واحد تسمح بالابتكار في مجالات أخرى، ولفهم النظام الإيكولوجي الرقمي بشكل أفضل، نستكشف أربعة مجالات أخرى للنظام الإيكولوجي لريادة الأعمال الرقمية وهى حوكمة البنية التحتية الرقمية، المواطنين المستخدمين للرقمنة، ريادة الأعمال الرقمية، والسوق الرقمي وتتصف ريادة الأعمال الرقمية بعدة مزايا منها: (Zoltán, 2019)

1- تشمل ريادة الأعمال الرقمية جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

2- يشمل السوق الرقمي جوانب مُتعددة منها الأعمال التجارية القائمة على الشبكات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والحكومة الإلكترونية.

3- التفاعل الحادث بين وكلاء (رواد أعمال) ومُستخدمين (أشخاص يستخدمون الإنترنت) عبر الإنترنت يخلق ديناميكية تُؤدى إلى تطوير نماذج أعمال الشركات، مثل Facebook.

4- إن نتائج النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال الرقمية هي نظام بيئي مستدام.

لذلك نشدد على التأثير الذي يمكن أن تحدثه ريادة الأعمال وتُؤدى إلى خلق قيمة اجتماعية لها علاقة إيجابية بالازدهار العالمي.

مساعي مصر في دعم ريادة الأعمال

اتجهت مصر خلال الأعوام القليلة الماضية إلى دعم ريادة الأعمال، حيثُ أطلق السيد رئيس الجمهورية مبادرة «رواد تكنولوجيا الاتصالات» عام 2015 بهدف تمكين الشباب وذوى القدرات الخاصة للاستفادة من أفكارهم، وصدور قانون الاستثمار متضمن تمتع المشروعات المتوسطة والصغيرة بحوافز الاستثمار والتي تمثلت في نسبة خصم 30% من التكاليف الاستثمارية للمشروع، وقيام وزارة التربية والتعليم بالبدء في ربط مناهج ريادة الأعمال بالمراحل التعليمية المختلفة من أجل التدريب والتأهيل لرواد الأعمال، وقيام البنك المركزي بتخصيص مبلغ 200 مليار جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بفائدة 5% لتمويل أكثر من 350 ألف شركة بما يوفر نحو 4 مليون فرصه عمل.

ثمّ تلى ذلك قيام وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بإنشاء شركة مصر لريادة الأعمال والتي أطلقت مبادرة « فكرتك شركتك « لاختيار الموهوبين في مجال ريادة الأعمال ممن لديهم أفكار لمشروعات سريعة النمو لمشاركتهم بالشراكة مع المجموعة المالية هير ميس والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة التنمية المحلية «مبادرة مشروعك» والبنك المركزي «مبادرة رواد النيل» واتحاد الصناعات المصري «مبادرة مصر تصنع» وتبقى الآن الخطوة التشريعية الأخيرة التي تجمع شتات هذه الجهود وتلك المبادرات والتشريعات في مشروع قانون موحد لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي أعدته الحكومة مؤخراً

وقد تمّ إنشاء أول صندوق للاستثمار في ريادة الأعمال لدعم شباب ريادة الأعمال وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار عام 2017، بدعم من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، حيثُ تلقت الوزارة أكثر من 3609 فكرة من 27 محافظة في قطاعات الصحة والطاقة المتجددة، وتمّ تأسيس أكبر مسرعة أعمال في أفريقيا والشرق الأوسط، لخدمة الدول الإفريقية، وتأسيس مركز خدمة رواد الأعمال بالوزارة ويُقدم المركز برامج دعم وبناء القدرات والدعم القانوني والفني لرواد الأعمال والمُبتكرين.

ريادة الأعمال والابتكار

ترتبط مفاهيم الابتكار وريادة الأعمال ببعضهما البعض ارتباطًا وثيقًا، حيثُ يُعرقل رواد الأعمال توازن السوق عن طريق إدخال مجموعات جديدة من المنتجات في السوق، والوفاء باحتياجات المستهلكين والبيئة بشكل أفضل، وطرد الشركات الأقل إنتاجية وتقنية، كما يزداد متوسط مستويات الابتكار بمستوى التنمية الاقتصادية. (Singer,2018:40) و تستحق ريادة الأعمال الاهتمام لأنها تنتج ابتكارات يمكن أن تجعل السلع والخدمات أرخص وأقل كثافة في استخدام الموارد للجميع، يوفر رواد الأعمال أيضًا فرص عمل للآخرين في هذه العملية، فضلاً عن كونها أنّها أهم مصدر لإيجاد فرص عمل صافية مقارنة بالشركات القائمة.

وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لطالما تمّ الاعتراف بريادة الأعمال ورجال الأعمال كمصادر مهمة للابتكار، وبالتالي أيضًا للنمو والتوظيف. ومن خلال قياس نشاط ريادة الأعمال، يمكننا أن نفهم أين يعمل رواد الأعمال، وأين لا يعملون، ولماذا. يمكننا بعد ذلك استخدام هذه المعلومات لتقليل الحواجز الثقافية والاقتصادية والمؤسسية التي تقف في طريقهم، كما تُسهم أنشطة الابتكار الأكثر كثافة في زيادة القدرة التنافسية مما يُؤدي إلى تنمية مُستدامة تُقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد، وتُمثل منتجات رواد الأعمال في الاقتصادات القائمة على الابتكار أكثر ابتكارًا الثلث (31.2%)، يليها 23.1% في الاقتصادات التي تحركها الكفاءة، و21.0% في الاقتصادات التي تحركها العوامل (Singer, 2018: 40).

كما تعمل ريادة الأعمال على تجديد معظم القطاعات الصناعية، مما يفرض تغييرات كبيرة في عروض المنتجات والخدمات، والعمليات اللوجستية الجديدة، ونماذج الأعمال الجديدة، وبالتالي فإن درجة مشاركة رواد الأعمال في مختلف الصناعات أمر ذو أهمية. (Singer, 2018: 41) يبدو من المنطقي القول بأن الاختراعات لا قيمة لها لأنها لا تتحول إلى ابتكارات تجارية، وأن التأثير الاقتصادي لهذه الابتكارات سيتحول إلى عقيم إذا لم يتمكن السوق والأفراد من دمج هذه الابتكارات بالكامل في روتينهم اليومي، وقدرة المؤسسات على توجيه الابتكارات إلى الاقتصاد (Zoltán, 2019: 9).

تقييم الوضع المصري عربياً ودولياً وفقاً لمؤشر ريادة الأعمال:

تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 15 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتظهر هذه المنطقة أيضًا على مستوى عالٍ من التنوع في نطاق الثروة، كما تتواجد بها بعض أغنى الدول في العالم (حسب قياس إجمالي الناتج المحلي للفرد)، وهي اقتصادات الخليج العربي الغنية بالنفط، وتضم هذه المنطقة أيضًا العديد من الاقتصاديات المنخفضة،

والتي لا يزال بعضها يعاني من الاضطرابات الناجمة عن أحداث الربيع العربي، هذه المنطقة أكثر تطوراً بكثير من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع ضعف متوسط درجة مؤشر الريادة العالمي، ومعظم دولها في أعلى 50 في المئة من تصنيف GEI العالمي (باستثناء الجزائر، المغرب، ليبيا، إيران ومصر) (Zoltan, 2008: 42).

1- تقييم الوضع المصري إقليمياً لمؤشر ريادة الأعمال

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي الاقتصاد الرائد في تنظيم المشاريع، تليها إسرائيل وقطر عن كثب وذلك عام 2008. وقد حققت باقي دول الشرق الأوسط درجات منخفضة من مؤشر GEI مثل الجزائر والمغرب وليبيا وإيران ومصر، ويمكننا القول بأن هذه الاقتصاديات تشترك في الطابع الاشتراكي ولم تتمتع بالليبرالية إلا بوقت قصير، حيث غالبًا ما تحتكر النخبة التجارية الحاكمة الوصول إلى الأسواق. (Zoltan, 2008: 43) أمّا حالياً تتصدر إسرائيل المنطقة إقليمياً حيثُ تأتي في المرتبة الأولى إقليمياً بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريفيا، والمركز الثاني عشر عالمياً برصيد 67.9 نقطة، حيثُ شهدت تحسينات شاملة في مؤشر ريادة الأعمال، وهي من بين أكبر عشرة مكاسب في النتيجة على مستوى العالم لعام 2018. برصيد 65.4، بينما كانت درجتها 49.4 عام 2017 حيثُ تقدمّ ترتيبها درجة واحدة، مُتقدمة بذلك على الإمارات العربية المُتحدة التي جاءت في المركز الخامس والعشرين برصيد 54.2 نقطة (Zoltan, 2019: 19) فالاقتصادات المفتوحة التي تبنت التجارة العالمية وخلق مناخات استثمارية جذابة تحرز نقاطًا بالقرب من أعلى المنطقة، بينما تحتل البلدان التي شهدت عدم استقرار اقتصادي وسياسي أقرب إلى القاع.

جدول رقم (3)
مؤشر ريادة الأعمال في مصر وبعض الدول العربية خلال الفترة (2016-2019)

الدولة	2016		2017		2018		2019	
	GEI	R	GEI	R	GEI	R	GEI	R
الإمارات	61.4	19	58.8	19	53.5	26	54.2	25
قطر	56.7	24	58	21	55	22	51.6	28
البحرين	52.4	29	44.7	34	45.1	35	43.8	38
عمان	45.9	38	43.6	37	46.9	33	43.6	39
السعودية	47.8	36	47.2	30	40.2	45	42.1	42
الكويت	45.6	39	42.5	39	42.8	39	37.4	47
تونس	34.4	62	40.5	42	42.4	40	34	53
الأردن	33.5	64	31.7	56	36.5	49	29.4	63
المغرب	29.5	78	25.7	70	29.2	65	28.3	68
مصر	27.3	89	22.7	81	25.9	76	24.6	92
الجزائر	30.5	75	24.7	73	24.7	80	22.4	98

Source: Zoltán J,(2019)The Global Entrepreneurship Index, © The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA,P:10.

ويتضح من الجدول رقم (3) انخفاض رصيد مصر من مؤشر الريادة عام 2019 م بمقدار 1.3نقطة، حيثُ بلغ 24.6نقطة في ذاك العام بعد تسجيله 25.9 نقطة عام 2018، ممّا ترتب عليه تراجع المركز المصري من 76عالمياً إلى المركز 92عالمياً، وتأتى مصر في المركز العاشر عربياً والحادي عشر إقليمياً بعد إسرائيل، وقد سرى هذا الحال على أغلب الدول العربية حيث تراجع مركزها عام 2019 عنّه في عام 2018 فيما عدا دولتي الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية حيثُ تقدم ترتيبهما إلى المركز 25، 42 عالمياً على الترتيب أمّا على الصعيد العربي فتتصدر الإمارات الدول العربية، تليها قطر، البحرين، عمان، وتأتى المملكة العربية السعودية في المركز الخامس عربياً.

2- تقييم الوضع المصري دولياً لمؤشر ريادة الأعمال

على الصعيد العالمي عام 2018 GEI تحسنت مُؤشرات GEI بنسبة 3% في المتوسط منذ مؤشر العام الماضي، وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المتوسط تسجل أفضل النتائج (وتتحسن) في ابتكار المنتجات و المنطقة قوية أيضا في رأس المال البشري، وتظهر أوروبا نتائج عالية ومستقرة في مجال استيعاب التكنولوجيا والتدويل، وقد ارتفع متوسط نقاط المنطقة في مهارات بدء التشغيل مؤخرًا، أمّا في عام 2019أظهرت البلدان العشرة الأولى نمطًا مشابهًا للعام الماضي من حيثُ أنّهم من ذوات الدخل المرتفع، ومعظمهم من الدول الأوروبية، وهم على الترتيب الولايات المتحدة وسويسرا وكندا والدنمارك والمملكة المتحدة وأستراليا وآيسلندا وهولندا وأيرلندا والسويد، ونظرًا لأن النتائج في أعلى مجموعة قريبة جدًا، يمكن أنّ تؤدي

جدول رقم (4)
مؤشر ريادة الأعمال لأعلى عشر دول في العالم

الدولة	GEI 2018 الحد الأدنى	GEI 2018 الحد الأعلى	GEI 2018	الترتيب عام 2018	الترتيب عام 2017
الولايات المُتحدة	77.5	89.7	83.6	1	1
سويسرا	72.5	88.4	80.4	2	2
كندا	73.9	84.6	79.2	3	3
المملكة المُتحدة	73.6	81.9	77.8	4	8
استراليا	69.0	82.0	75.5	5	7
الدنمارك	64.8	83.8	74.3	6	5
آيسلندا	63.6	84.7	74.2	7	6
أيرلندا	66.8	80.6	73.7	8	9
السويد	67.1	79.1	73.1	9	4
فرنسا	59.9	77.1	68.5	10	13

Source: Zoltán, J. (2019). The Global Entrepreneurship Index, The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D. C., USA, P. 10.

التغييرات الصغيرة في النتيجة من عام إلى آخر إلى حدوث تحول كبير نسبيًا في الرتب بين العشرة الأوائل، لهذا السبب نقدم فواصل الثقة لأفضل عشر دول انظر الجدول رقم (4) (Zoltán, 2019: 10).

تتصدر الولايات المتحدة العالم في ريادة الأعمال، وهي أيضاً الأولى في منطقة أمريكا الشمالية مُتقدمة على نظيرتها كندا، بينما تحتل أستراليا المرتبة الأولى في آسيا والمحيط الهادي، مُتقدمة على القوى الاقتصادية هونغ كونغ وتايوان واليابان وسنغافورة والصين، كما عززت سويسرا من مركزها واحتلت المرتبة الرابعة في المنطقة الأوروبية والثامنة بشكل عام قبل عامين، ثُمّ جاءت تشيلي بالمرتبة الأولى في أمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة الكاريبي (المرتبة التاسعة عشر عمومًا)، بفارق 11 مركزًا عن أفضل هداف في المنطقة - بورتوريكو، في المركز 30، وتأتي إسرائيل في المرتبة الثانية عشرة وتتصدر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مُتقدمة على دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 25، بينما تتصدر بوتسوانا جنوب الصحراء الأفريقية وتأتى في المرتبة 51، مُتقدمة بذلك على تسع دول أوروبية من شبه جزيرة البلقان وأوروبا الشرقية (Zoltán, 2019: 11) أمّا مصر فقد جاءت في المركز 81 برصيد 24.6 نقطة، وعلى الرغم من وجود دولاً لم تحقق مراكز على المستوى الدولي لمُؤشر ريادة الأعمال، إلاّ أنّها قد حققت تقدماً كبيراً عن العام السابق 2018 لمُؤشر ريادة الأعمال، ومنها ماليزيا، بورتريكو، تايلاند، الدانمارك، إندونيسيا، الصين وغيرها من الدول كما هو مُوضح بالجدول رقم (5).

بينما هناك دولاً أخرى قد أخفقت في مجال ريادة الأعمال عام 2019 عنّه في عام 2018 حيث تراجع ترتيبها ودرجتها ومنها تونس، الأردن، لتوانيا، تركيا، وغيرها من الدول موضحة بالجدول رقم (6)

ومن الجدير بالذكر أنّ تقرير Global Entrepreneurship (GEM) monitor لعام 2008 قد قسمّ الدول وعددها 43 دولة (هي الدول الأعضاء في المرصد العالمي لريادة الأعمال) إلى ثلاثة أنواع من الاقتصاديات هي: (Zoltan, 2008:)

- **اقتصاديات تُحركها العوامل:** Factor-Driven Economies هي تلك الاقتصادات التي يتحرك فيها أصحاب المشروعات بناء على الضرورات، وتشيع بها مشروعات تجارة الجملة/ التجزئة، يليها مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية، ثمّ الزراعة والصناعة، ومنها أنغولا، وبوليفيا، والبوسنة والهرسك *، وكولومبيا *، والإكوادور *، ومصر*، والهند، وإيران [1].
- **اقتصادات التي تحركها الكفاءة:** Efficiency-Driven Economies هي تلك الاقتصادات التي يتحرك فيها أصحاب المشروعات بناء على الفرص، وتشيع بها مشروعات تجارة الجملة / التجزئة، يليها مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية، ثمّ المشروعات الصناعية، ومنها الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، وكرواتيا**، وجمهورية الدومينيكان، والمجر**، وجامايكا، ولاتفيا، ومقدونيا، والمكسيك، وبيرو، ورومانيا، وروسيا، وصربيا، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وأوروجواي.
- **اقتصاديات يحركها الابتكار:** Innovation-Driven Economies هي تلك الاقتصادات التي تتميز بالنمو المرتفع لرجال الأعمال وتشيع بها مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية، ومنها بلجيكا،

جدول رقم (5)
الدول التي حققت تقدم
في مجال ريادة الأعمال لعام 2019

الدولة	الدرجة 2019	الدرجة 2018	الفرق في الدرجة	الفرق في الترتيب
المجر	46.2	36.4	9.8	17
ماليزيا	40.1	32.7	7.3	15
بورتريكو	48.7	42.1	6.6	11
تايلاند	33.5	27.4	6.1	17
الدانمارك	79.3	74.3	5.0	2
اندونيسيا	26.0	21.0	5.0	19
الصين	45.9	41.1	4.7	9
هولندا	72.3	68.1	4.2	3
كوريا الجنوبية	46.2	36.4	3.9	3
إيطاليا	45.1	41.4	3.7	6

Source: Zoltán, J. (2019) The Global Entrepreneurship Index, The Global Entrepreneurship & Development Institute, Washington, D. C., USA, p. 12.

جدول رقم (6)
الدول التي أخفقت
في مجال ريادة الأعمال لعام 2019

الدولة	الدرجة 2019	الدرجة 2018	الفرق في الدرجة	الفرق في الترتيب
تونس	34.0	42.4	-8.4	-13
الأردن	29.4	36.5	-7.1	-14
لتوانيا	44.1	51.1	-7.0	-8
مقدونيا	23.1	29.1	-6.0	-19
أوروجواي	30.1	35.0	-4.9	-9
تركيا	39.8	44.5	-4.7	-7
كوستاريكا	28.8	33.3	-4.4	-9
البرازيل	16.1	20.3	-4.2	-20
كولومبيا	34.1	38.2	-4.1	-5
بليز	26.2	30.0	-3.8	-9

Source: Zoltán, J. (2019). The Global Entrepreneurship Index, The Global Entrepreneurship & Development Institute, Washington, D.C., USA, p. 12.

(1) * تشير إلى الدول التي تحسن وضعها وانتقلت إلى مرحلة أعلى من ريادة الأعمال.

والدانمرك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، واليونان، وآيسلندا، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، وكوريا، وهولندا، والنرويج، وسلوفينيا، وأسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وتُظهر هذه الاقتصادات تصنيفات أعلى من المعايير الثقافية/ الاجتماعية وتعليم ريادة الأعمال لما بعد المدرسة، لكن بعض الدلائل تشير إلى أن عوامل وأنظمة السوق تشكل تحديًا أكبر إلى حد ما لرجال الأعمال (Zoltán, 2017: 42).

ويتضح أنّ جميع البلدان ذات الدخل المرتفع تندرج تحت فئة البلدان التي يحركها الابتكار، ويكون الرئيسي لبدء عمل تجاري هو الرغبة في الاستقلال، أمّا الدول ذات الدخل المنخفض فتندرج تحت الاقتصاديات التي تُحركها العوامل، والدول ذات الدخل أعلى أو أقل من المُتوسط تندرج معظمها تحت الاقتصاديات التي يُحركها الكفاءة.

وبالنسبة لمصر وفقاً لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال عام 2008 كانت ضمن قائمة الاقتصاديات المدفوعة بالعوامل، ثمّ تحسنت بها البيئة الإيكولوجية لريادة الأعمال فتحسنت مؤشرتها الدولية لريادة الأعمال ومن ثمّ انتقلت إلى مرحلة الاقتصادات المدفوعة بالكفاءة وفقاً لتقرير عام 2017، وكذلك المغرب وجنوب أفريقيا، والمملكة العربية السعودية، بينما تقع الإمارات، قطر، وإسرائيل ضمن الاقتصاديات التي يُحركها الابتكار، وإنّ دل ذلك فإنّما يدل على تحسن البيئة الريادية في مصر ومن ثمّ زيادة خلق فرص العمل، حيثُ أظهرت الاقتصادات القائمة على الكفاءة بعض التحسينات في شروط إطار العمل المتعلقة بتمويل المشاريع والسياسات والبرامج الحكومية وتعليم ريادة الأعمال في كل من المدرسة ومرحلة ما بعد المدرسة، كما يُمكن أن يكون استمرار مشاركة الحكومة ومجتمعات التمويل والتعليم، أمرًا بالغ الأهمية لاستمرار نمو وجودة ريادة الأعمال في العالم النامي (Zoltán, 2017: 42).

وتُعدُّ أفضل خمس بلدان في العالم من حيث المستوى الإيكولوجي لريادة الأعمال هي على الترتيب:

هولندا 12/10، واندونيسيا 12/9، وإستونيا 12/6، والإمارات 12/6، وسويسرا 12/4، كما تتمتع أمريكا الشمالية بأكثر شروط إطار العمل داعمة وأقلها دعمًا هي إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - حيث يبلغ متوسط معدلات التقييم أقل من 4.0 لكل 8 من أصل 12 و6 من أصل 12 على التوالي، والبلدان التي تحتاج إلى معالجة كبيرة لثلث إلى أكثر من نصف شروط إطار عمل 12: كرواتيا مصر إيران المغرب بورتوريكو أوروغواي (Singer, 2018: 18).

ريادة الأعمال ظاهرة اجتماعية اقتصادية تشكل التطورات التاريخية المجتمعات الوطنية واقتصاداتها إلى حد كبير، تشير مجموعة دراسات ريادة الأعمال السريعة التوسع بالإضافة إلى عشر سنوات من أبحاث GEM إلى أن معدلات نشاط الريادة قد تختلف في مختلف البلدان لأسباب ثقافية ومؤسسية واقتصادية وديموغرافية، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون الدوافع، اللوائح، إنفاذ اللوائح الخاصة بإقامة نشاط تجاري مختلفة تمامًا في جميع أنحاء العالم (Singer, 2018: 15).

ومن بين الاقتصاديات الفردية، هُناك عدد قليل منها يتميز بالتصنيفات المرتفعة في معظم مكونات شروط إطار عمل المشاريع، وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في ظل السياق الأكثر استيعابًا، فقد يستغرق الأمر وقتًا حتى يُصبح التأثير الكامل للنظام الإيكولوجي واضحًا. عند التحقق من البلدان الخمسة الأعلى ترتيبًا لتردد مكونات النظام الإيكولوجي، أبلغت هولندا عن أعلى القيم في العينة لعشرة من أصل 12 من مكونات النظام الإيكولوجي، ثمّ أبلغت إندونيسيا عن تسعة شروط عالية التصنيف، والإمارات العربية المتحدة وإستونيا

جدول رقم (7)
النظام الإيكولوجي في الدول ذات المراحل المُختلفة من الريادة2017

	اقتصاديات تحركها العوامل	اقتصاديات تحركها الكفاءة	اقتصاديات يحركها الابتكار	GEM متوسط 2017
وصول ريادة الأعمال إلى التمويل	**4.2***	**4.1**	4.5	4.3
السياسات الحكومية: الدعم والملاءمة	**4.8**	**4**	4.5	4.3
السياسات الحكومية: الضرائب والبيروقراطية	3.9	3.5	4.2	3.9
البرامج الحكومية لريادة الأعمال	3.9	**4**	4.7	4.3
تعليم ريادة الأعمال في المرحلة المدرسية	**2.9**	**3**	**3.5**	3.2
تعليم ريادة الأعمال في المرحلة ما بعد المدرسية	4.5	**4.8**	**4.8**	4.8
نقل البحث والتطوير	**3.6**	**3.6**	4.4	3.9
البنية التحتية التجارية والقانونية	4.8	**4.7**	5.1	4.9
ديناميكية السوق الداخلية	**5.6**	**5.1**	**5**	5.1
تشريعات الدخول إلى الأسواق	**4.1**	4	4.5	4.2
البنية التحتية الطبيعية	**6.1**	6.3	6.6	6.5
المعايير الثقافية والاجتماعية	**4.8**	4.6	**5.1**	4.8

Source: Zoltán J. Ács, 2017.

ستة وسويسرا أربعة، يوحي التحليل أن بعض البلدان تحتاج إلى معالجة ما يصل إلى 4-7 من أصل 12مُكوّن من النظام الإيكولوجي مُؤسسة مالية أوروبية، ومن بين الدول كرواتيا ومصر وإيران والمغرب وبورتوريكو وجنوب إفريقيا وأوروغواي (Singer, 2018: 27).

وبالنسبة لأصحاب المشاريع في إفريقيا، السبب الرئيسي للإيقاف المشروعات هو قلة الربحية (40.6%). والأسباب الشخصية (17.3%)، ومشاكل التمويل (17.2%). في مصر، توقف أكثر من عُشر البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و64 عامًا عن العمل في عام 2017. وينطبق الشيء نفسه على تايلاند والإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ معدل التوقف عن العمل 9.2%.في المشروعات هذه هي أعلى الدول تصنيفًا فيما يتعلق بوقف الأعمال بين جميع بلدان GEM في عام 2017 (Zoltán, 2017:38).

وعلى الرغم من تقدم مصر على المُستوى الأفريقي في مجال ريادة الأعمال خاصة في ركيزة مكانة عالية لأصحاب المشاريع الناجحة حيثُ أحرزت المركز الثالث برصيد 82.0 نقطة، وكذلك أيضاً حققت المركز السابع على القارة برصيد 75.9 نقطة في ركيزة اعتبار ريادة الأعمال خيار مهني جيد، حيثُ تفوقت على كل من مدغشقر والمغرب، وجنوب أفريقيا التي أتت في المراكز 2، 8، 14 على الترتيب برصيد 83.6، 75.8، 69.4 نقطة على الترتيب أيضاً، إلاّ أنّها قد تراجع ترتيبها في ركيزة اهتمام وسائل الإعلام بنشر ثقافة ريادة الأعمال، حيث أتت مصر في المركز السابع عشر أفريقياً برصيد 68.7نقطة بعد جنوب أفريقيا التي أحرزت المركز 13 برصيد 72.7 نقطة وذلك لعام 2017 (Zoltán, 2017).

أثر الأزمة المالية العالمية على تدعيم ريادة الأعمال

يُعتقد أنّ ريادة الأعمال هي إحدى الآليات التي تساعد على تغيير مسار فترات الركود عن طريق إعادة تخصيص الموارد بطريقة تحل فيها الأنشطة الجديدة الواعدة محل الأنشطة الاقتصادية القديمة، ولكن هل أثرت الأزمة الاقتصادية عام 2008 على ريادة الأعمال؟ أم هل ساعدت ريادة الأعمال في الخروج من الأزمة الاقتصادية؟

بدأت الأزمة في القطاع المالي، وسرعان ما انتشرت إلى باقي القطاعات الاقتصادية، وتوقف نمو الإنتاج في العديد من الصناعات بل وفي العديد من البلدان أيضاً، ويُمكننا القول بأنّ الأزمة قد أثرت على ثلاثة مكونات هامة لريادة الأعمال هي، النشاط، الطموح، والقُدرة ممّا ينتج عنه اتجاهات سلبية وإيجابية في النشاط، ومن ثمّ تقل فرص بدء النشاط التجاري بسبب (1) انخفاض الطلب على المنتجات وبالتالي انخفاض العوائد المتوقعة، (2) انخفاض المعروض من تمويل ريادة الأعمال الذي تسببه البنوك تجنباً للمخاطر والخوف من الفشل (Bosma, 2008: 29)، حيث يكون التوسع أكثر صعوبة بالنسبة إلى الشركات التي تفتقر إلى النقد، المصانع سوف توقف إنتاجها أو قد تغلق بشكل دائم، قد تشهد العديد من الشركات القائمة في القطاعات المنشأة انخفاضًا في حجم مبيعاتها نظرًا لانخفاض الطلب، ومن ثمّ انخفاض الأرباح و الموارد المخصصة للاستثمارات (Bosma, 2008: 18).

ريادة الأعمال والتنمية المُستدامة في مصر

تبنت مصر «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030» وتأتى أهمية هذه الاستراتيجية في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب أعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد[1].

الإطار العام للاستراتيجية التنمية المستدامة في مصر

تأخذ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 في الاعتبار التحديات التي تواجه عملية التنمية المستدامة في مصر، والتي تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية مثل الطاقة والمياه والأرض، وتدهور البيئة وتواضع موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم، وعدم ملائمة نظام الحوكمة، بالإضافة إلى غياب نظام الابتكار والإبداع، كما تتبنى مجموعة من الأهداف والغايات لتحويل هذه العناصر إلى محفزات للتنمية بدلاً من كونها تحديات رئيسية، وقد تبنت الاستراتيجية

(1) http://www.cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/Egypt%E2%80%99sVision2030.aspx

مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياه في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل. ومن ثم ترتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة»، كما يرتكز مفهوم الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي(التنمية الاقتصادية، الطاقة، المعرفة، الابتكار، البحث العلمي، الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية) والبعد الاجتماعي (ويشمل العدالة الاجتماعية، الصحة، التعليم والتدريب) والبعد البيئي (البيئة والتنمية العمرانية)

مفهوم التنمية المُستدامة: Sustainable Development

تغير النظر لمفهوم التنمية التقليدي السائد في القرن العشرين حيث أنّه لم يحقق النتائج المرضية نحو المجتمع والبيئة، وزادت تطلعات المجتمعات نحو تنمية مستدامة تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة في آن واحد (العصيمي، 2015: 16)، ويُقصد بها تحقيق أهداف التنمية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة من استنزاف للموارد الطبيعية (ربيع، 2017: 5)، كما أنّها تهتم بترشيد الاستهلاك والإنتاج لتخفيف الضغط على استغلال الموارد والخامات الطبيعية خصوصاً غير القابلة للتجدد (كافي، 2017: 32). وللتنمية المستدامة مؤشرات يُمكن من خلالها قياس مدى تقدّمها وتحقيق أهدافها.

ووفقًا لـ Romeiro (Romeiro, 2012) يجب أن تكون التنمية المُستدامة مُستدامة وفعّالة اقتصاديًا، ومرغوبة وشاملة اجتماعيًا، وحكيمة و متوازنة بيئيًا، وهى ذاك الاقتصاد الذي يهتم بدمج النظم الطبيعية والقيم الإنسانية والصحة والرفاه معاً، حيثُ أنّه يربط بين الأنظمة البشرية والطبيعية عن طريق اختيار سياسات فعّالة تُمكن من الاستدامة البيئية، وتوزيع الموارد بشكل متوازن وتخصيص الموارد الضئيلة بكفاءة، كما تنص الاقتصاديات البيئية على أنّ النمو الاقتصادي لا يُمكن أن يُوجد دون تدمير للموارد الطبيعية والبيئة، وبالتالي يجب أن يشمل تكلفة العوامل الخارجية، أي النفقات مثل: تكلفة الموارد التالفة والأنظمة الطبيعية، وصحة الإنسان والرفاه والخطر بسبب التلوث، وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الاستدامة.

مؤشرات التنمية المستدامة: Sustainable Development Indicators

قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع منهجية خاصة بها لمراقبة وقياس التنمية المستدامة، حيث قامت لجنة التنمية المستدامة (CSD) بتنقيح مجموعة من المؤشرات تتألف من 50 مؤشرا تشمل 96 مؤشرا للتنمية

المُستدامة، تمّ اختصارها وتنظيمها في أربعة عشر مؤشر أساسي، والتي تُعد أداة مفيدة للتحاور حول الأفكار والقيم والمفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة وهى كالتالي (السمان، 2011: 136-139):

- الفقر: Poverty
- المناخ: Atmosphere
- الحوكمة: Governance
- الأرض: Land
- الصحة: Health
- المحيطات والبحار والشواطئ: Oceans, Seas & Coasts
- التعليم: Education
- المياه العذبة: Fresh water
- السكان: Demographics
- التنوع البيولوجي: Biodiversity
- المخاطر الطبيعية: Natural Hazards
- النمو الاقتصادي: Economic growth
- الشراكات الاقتصادية العالمية: Global Economic Partnerships
- أنماط الإنتاج والاستهلاك: Production Output & Consumption Patterns

أثر ريادة الأعمال على التنمية المُستدامة

تعتبر ريادة الأعمال مُحرك مُهم لخلق فرص العمل في الاقتصاد، كما تعزز النمو الاقتصادي من خلال تقديم تقنيات ومنتجات وخدمات مبتكرة، وتتحدى المنافسة المتزايدة من رجال الأعمال الشركات القائمة لتصبح أكثر تنافسية، كما توفر فرص عمل جديدة على المدى القصير والطويل مما يُزيد نشاط ريادة الأعمال من إنتاجية الشركات والاقتصادات (Emm, 2017: 4).

كما تُعتبر العلاقة الواسعة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية والمؤسسات علاقة معقدة، وهى مجالًا حاسمًا في البحث عن فهم ريادة الأعمال داخل البلدان أو عبرها، ليس فقط التدابير الكمية لريادة الأعمال، ولكن أيضًا التدابير النوعية للاختلافات المُؤسسية مطلوبة لتقدير تأثير ريادة الأعمال على التنمية الاقتصادية للبلدان، وذلك في ضوء أهمية تنظيم المشاريع لتوليد النمو الاقتصادي (Bosma, 2008:)، وتُشير الدراسات الاستقصائية التي أجراها خبراء Global Entrepreneurship Monitor (GEM) في معظم البلدان إلى أن تعليم وتدريب ريادة الأعمال ضعيف أو غير كافٍ، لهذا السبب تم اختيار تعليم وتدريب ريادة الأعمال كهدف من قبل المرصد الدولي لريادة الأعمال عام 2008، تضمنت تسع وثلاثون دولة من أصل 43 من الدول المُشاركة في GEM فعلى سبيل المثال، في البلدان التي تحركها العوامل تراوحت نسبة الأفراد الذين تلقوا أي تدريب في بدء عمل تجاري سواء في المدرسة أو بعد المدرسة من 40% في كولومبيا إلى 8% في مصر، أمّا في البلدان التي تحركها الكفاءة، تراوحت من 43% في شيلي إلى 6% في تركيا، بينما في البلدان التي يقودها الابتكار تراوحت من 48% في فنلندا إلى 13% في إسرائيل.

1- **أثر ريادة الأعمال على زيادة الإنتاجية:**

يُساهم النظام الإيكولوجي الصحي لريادة الأعمال في الإنتاجية الوطنية من خلال تحسين مستويات كفاءة السوق وتعزيز الاستغلال الفعّال للموارد من خلال الشركات الجديدة والقائمة، وذلك من خلال خلق البيئة المؤسسية الداعمة للظروف اللازمة لتعزيز التحسينات التشغيلية، ويُعتبر النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال أمرًا بالغ الأهمية لتطوير هذه الوظيفة الاقتصادية، فإذا تمتعت البلدان بنظام إيكولوجي صحي لريادة الأعمال، فإن جهود رواد الأعمال المُبتكرين ستتحقق في مجموعات جديدة ذات قيمة مضافة للموارد التي ستزيد من القدرة الإنتاجية للبلدان وحدود الإنتاج العالمية، و توليد دائرة أقطابها نفقات البحث والتطوير والابتكار والإنتاجية ودخل الفرد والتي يُعزز كل منها الآخر مما يُساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر (Prieto,2017:1).

كما تعمل ريادة الأعمال على تشجيع استخدام أساليب إنتاج حديثة تعتمد على نشر وتطبيق المعرفة مما ينتج عنه تغيرات اجتماعية واقتصادية كنتيجة لتغيير أنماط الإنتاج (Powell, 2004: 203).

كما يُعتبر تغيير أنماط الإنتاج أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي الذي لا يحدث بالتساوي بين القطاعات المختلفة، ولكنّه يُمكن أنّ ينشأ بالتزامن في ظل التقنيات الجديدة، و تلك البلدان والشركات التي تستثمر في التكنولوجيا والابتكار أكثر قدرة على تقديم التطورات التكنولوجية الجديدة، البلدان والشركات التي تدعم الابتكار تُظهر إنتاجية أكبر في العمل من تلك التي لا تدعمه (Prieto, 2017: 1)، كما يُعتبر الابتكار الذي هو ركيزة أساسية من ركائز رادة الأعمال أحد آليات إعادة توزيع الثروة، حيثُ يتغير توزيع الثروة عندما تُدمّر الشركات المُنشأة المُنافسين عن طريق الابتكارات الحديثة التي تكتسح الأسواق، وتُؤدي بدورها إلى زيادة في تركيز الثروة (الأرباح) للشركات الطارحة لها على حساب الشركات الأخرى (Oyedele, 2018: 40).

وقد بلغت قيمة الناتج المحلى الإجمالي 332218 مليون جنيه عام 2000 وهى أقل قيمة له، ثم بلغت 340954 مليون جنيه عام 2017 وهى أعلى قيمة له، ومتوسط فترة 1368823.75مليون جنيه، وانحراف معياري قدره 914825.1 بينما بلغ معدل النمو المركب خلال هذه الفترة 3.56%، **كما اتجه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي أيضاً للزيادة خلال تلك الفترة حيث بلغ** 5363.2 جنيه للفرد عام 2002 وهى أقل قيمة له، ثمّ ارتفع ليصل إلى 35590.2جنيه للفرد عام 2017، بمتوسط فترة قدره 15541.09جنيه، ومعدل نمو متوسط قدره 18.5% (المخزنجي، 2019: 135).

2- **أثر ريادة الأعمال على خلق فرص العمل**

يُعتبر خلق فرص العمل أداة رئيسية لتحقيق نمو مُستدام وشامل وضروري لتوليد الثروة الوطنية والحد من الفقر، وللنشاط الريادي دور في توجيه وتنظيم المشاريع، والإبداع والابتكار، وتطوير المنتج وهى تُمثل مدخلات تخضع لتنظيمات البيئة المُحيطة مثل السياسات الحكومية ونظام السوق، وسلوك رائد الأعمال وقدرته على التحدي وقبول المخاطر واقتناص الفرص لينتج لنا في النهاية (المُخرجات) إنشاء مُؤسسات يترتب عليها خلق فرص العمل، ممّا يترتب عليها توليد دخول جديدة (Oyedele, 2018: 58).

كما تأتى أهمية ريادة الأعمال في أنّها تخلق قيمًا اجتماعية واقتصادية حيثُ تعمل على خلق فرص العمل وتنمية العمالة، ابتكار سلع وخدمات جديدة، وخلق رأس المال الاجتماعي وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة (Nagler, 2007: 3).

من وجهة نظر واضعي السياسات، من الضروري وضع سياسات وإجراءات وأنظمة تدريب وتعليم تهدف بشكل خاص إلى دعم أصحاب المشاريع الذين لديهم تطلعات نمو متوسطة إلى عالية قابلة للاستمرار من أجل تحسين تأثيرهم على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتُؤكد مُعظم مراكز الفكر الاقتصادي حول العالم على الحاجة إلى تنمية اقتصادية محورها الإنسان، والهدف منها هو زيادة الرفاهية المُستدامة والمُنصفة لسكان أيّ بلد، بما يتماشى مع أهداف الأُمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويوفر المفهوم المتمركز حول الإنسان دعمًا لريادة الأعمال والتوظيف الذاتي كمحركات مهمة لإيجاد فرص عمل جديدة (Oyedele, 2018: 40).

وقد ظهرت جمهورية مصر العربية مُدرجة ضمن أفضل 10 اقتصادات مُحسنة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدول لثلاث دورات متتالية، حيث حصلت على ترتيب 114 من 190 دولة، بمقدار 60.1 وهو يزيد 8.17% عن عام 2017 الذي بلغ 55.56 درجة في عام 2017، وبزيادة 1.22% عن عام 2016 (Doing Business, 2020: 9)، حيثُ أنّ النمو الاقتصادي مُهم لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أنّ هناك علاقة طردية بين مؤشرات التنافسية والاستدامة والحفاظ على النمو الاقتصادي يُحسن الاستدامة في البلدان النامية، وزيادة إنتاجية العمل هي عامل تنافسي على المستوى الوطني وعلى مستوى النمو الاقتصادي المستدام(Balu ,1995)، كما يدّعي (Melnikas, 2010: 82) إنّ إقامة مجتمع قائم على تنمية الموارد البشرية، والابتكار، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديه نمو اقتصادي مُستدام.

قياس أثر ريادة الأعمال على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث في مصر

وفى ضوء ما تقدّم قامت الباحثة باتباع منهج الاقتصاد القياسي التقليدي والحديث وفيه تقوم بتوصيف النموذج المتقرح في ضوء النظرية الاقتصادية في هذا الصدد، والدراسات القياسية السابقة فضلاً عمّا تراه الباحثة ملائماً لطبيعة هذه الدراسة.

تحديد متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة الحالية في مُتغيرات مستقلة وهى مؤشر التنمية البشرية (HDI)، ومؤشر ريادة الأعمال (GEI)، أمّا المتغيرات التابعة وهى مُؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومن أهمها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، والعمر المُتوقع عند الميلاد، ونصيب الفرد من انبعاثات الكربون، كما في جدول (8).

جدول رقم (8)
تعريف المتغيرات

اسم المتغير	التعريف
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (Ycapita)	من مؤشرات التنمية الاقتصادية وهو يقيس الرفاهية الاجتماعية أيضاً وهو قسمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة على عدد السكان
متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية (co_2)	هو أحد مُؤشرات التنمية المستدامة للحفاظ على البيئة.
العمر المتوقع عند الميلاد (Age)	هو مُؤشر يُقدّر عمر الأشخاص عند الميلاد وهو احد مؤشرات التنمية المستدامة.
مؤشر التنمية البشرية (HDI)	هو مؤشر يقيس مدى التنمية البشرية الحادثة للعنصر البشرى مثل التعليم والعمر، والمستوى المعيشي.
مؤشر ريادة الأعمال(GEI)	مؤشر يصدر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية (GEDI)[1] The Global Entrepreneurship and Development Institute وهو منظمة لتطوير السياسات مقرها واشنطن،
مؤشر الابتكار العالمي (GII)	هو مُؤشر يصدر عن كلية إدارة الأعمال العالمية ويغطي مؤشر الابتكار العالمي بقياس المخرجات والمدخلات في عمليات الابتكار وسياسات الابتكار التي تبين مدى التشارك بين الصناعة والعلم وانتشار المعرفة

(1) The Global Entrepreneurship & Development Institute (GEDI) is a Washington, D. C. Based Policy Development Organization Dedicated to Expanding Economic Opportunities for Individuals, Communities & Nations.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تقوم هذه الدراسة بقاس أثر المُتغيرات المستقلة السابق ذكرها على التنمية المُستدامة في مصر وذلك خلال الفترة (2008-2019) وفقاً للبيانات المُتاحة من موقع البنك الدولي، والمرصد العالمي لريادة الأعمال[1].

اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

قامت الباحثة بإجراء اختبار «ديكي-فولر «الموسع Augmented Dickey-Fuller (DF)، واختبار (KPSS). لتحديد درجة تكامل المتغيرات، وبعد إجراء اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية لبيانات المتغير

(1) The Global Entrepreneurship Monitor (GEM) Global Entrepreneurship Research Association, London Business School, UK.

مستقرة Stationary أم لا لتفادي مشكلة الانحدار المزيف Superior Regression، واتضح منه استقرارية السلاسل الزمنية وهو ما يُؤهل لإجراء اختبارات الانحدار. ويتضح من جدول (10) أنّ السلاسل الزمنية مستقرة في المستوى (I_0) وكذلك الفرق الأول (I_1) مما يدفعنا لاستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Auto-Regressive Distributed Lag (ARDL) Model ويتم على مرحلتين: (1) اختبار التكامل المشترك «اختبار الحدود Test Bound»، و(2) منهجية تصحيح الخطأ ARDL VECM.

وبتحديد فترات الإبطاء المناسبة بواسطة برنامج EVIEWS اتضح أنها فترتين (lags: 2)، وبأخذ القيمة اللوغاريتمية للمتغيرات تمهيداً لإجراء اختبار التكامل المشترك عليها فقد قامت الباحثة بإجراء الاختبار Test Bound خلال المدى القصير والطويل لمتغيرات الدراسة كالتالي:

1- قياس أثر كل من (مُؤشر التنمية البشرية – مؤشر ريادة الأعمال) على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

2- قياس أثر مُؤشر ريادة الأعمال على متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية في الأجلين القصير والطويل

3- قياس أثر مُؤشر ريادة الأعمال على متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الأجلين القصير والطويل

جدول رقم (9)

متغيرات الدراسة خلال الفترة (2008-2019)

العام	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة	العمر المتوقع عند الميلاد	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر ريادة الأعمال	مؤشر الابتكار العالمي	نصيب الفرد من انبعاثات الكربون بالطن المتري
	ycapita	age	HDI	GEI	GII	carpon
2008	11062	69.97	0.66		28.3	2.49
2009	12638.7	70.16	0.66		29.1	2.55
2010	14346.4	70.35	0.67	24.00	29.1	2.45
2011	15961.8	70.54	0.67		29.2	2.57
2012	18864.7	70.74	0.68		27.9	2.51
2013	20530.3	70.93	0.68	24.48	28.5	2.41
2014	22893.4	71.12	0.68	25.2	30	2.23
2015	26060.4	71.3	0.69	28.10	28.9	-
2016	28602.2	71.48	0.69	27.3	26	-
2017	35590.2	71.66	0.70	22.7	26	-
2018	37129.3	71.66	0.70	26	27.2	-
2019	-	-	-	24.6	27.5	-

Source:https://knoema.com/GEI2018/global-entrepreneurship-index?regionId=EG. https://thegedi.org http://www.Elbank Eldawly.Data.Country.eg. Com. https://knoema.com/atlas/Egypt/Human-development-index

جدول رقم (10)

اختبارات استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات نتائج تحليل (ADF) و(KPSS)

المتغير	اختبار ديكى فولر الموسع Augmented Dickey–Fuller						اختبار جذر الوحدة (KPSS)			
	المستوى			الفرق الأول			المستوى		الفرق الأول	
	ثابت	ثابت و اتجاه	لا ثابت ولا اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه	لا ثابت ولا اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه	ثابت	ثابت و اتجاه
age	-1.974	2.6768	-1.3606	2.0439	0.3849	-1.0141	**0.478	***0.1569	***0.379	***0.1385
GDPcapita	**3.779	1.4249	*6.0817	1.0038	**-5.6311	**-2.1290	**0.4791	**0.1585	***0.3357	*0.5000
HDI	-0.3464	**-5.264	*5.2644	*-7.937	*-7.224	-0.3015	**0.4834	0.0916	0.0333	0.0333
export	**-4.155	**-4.521	-0.817	**-3.769	***-3.8161	*-3.783	***0.3820	*0.405	***0.380	*0.4111
GII	-2.4054	-3.4051	-0.994	**-3.9472	-2.3416	*-3.8371	***0.3514	**0.1916	**0.500	*0.500
carbon	-0.0870	-0.7428	-0.9498	-1.8187 ***-3.635	-2.877 **-5.047	-1.582 *-4.047	***0.377	***0.1379	***0.3514	*0.5000
GEI	*-6.356	-1.7866	0.0950	-1.7646	-1.595	**-2.192	***0.3833	*0.3965	**0.500	*0.500

* مستقر عند مستوى 1%، ** مستقر عند مستوى 5%، *** مستقر عند مستوى 10%

القيم الحرجة (الجدولية)										
%1	-4.4205	-5.8351	-2.9372	-4.5826	-5.8351	-2.8861	0.7390	0.2160	0.7390	0.2160
%5	-3.259808	-4.2465	-2.0062	-3.3209	-4.2465	-1.9958	0.4630	0.1460	0.4630	0.1460
%10	-2.771129	-3.5904	-1.5980	-2.8013	-3.5904	-1.5990	0.3470	0.1190	0.3470	0.1190

وذلك لقياس أثرها على التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة التنموي – البيئي – الاجتماعي والصحي وقد جاءت نتائج الاختبار كما يلي:

النتائج والتوصيات

النتائج:

أ- بقياس أثر مؤشر التنمية البشرية على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة في صورته اللوغاريتمية في الأجل القصير أسفرت النتائج عمّا يلي: (البُعد التنموي)

- بلغت قيمة معامل التحديد R2 ليبلغ 99.8%.
- ثبوت معنوية علاقة الانحدار ككل وفقاً لاختبار Fc (442.4507).
- طبقاً لاختبار Tc اتضحت معنوية مؤشر التنمية البشرية (HDI) عند مستوى معنوية 1%.
- كما بلغت قيمة دربن واطسون 1.962 وهى ضمن الحدين الأعلى والأدنى مما يؤكد عدم وجود مشاكل في التقدير وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

أمّا في **الأجل الطويل** كانت قيمة F المحسوبة 4.90أكبر من Upper Critical Bound (UCB) قيمة الحد الأعلى (I_1) 4.78 عند مستوى معنوية 10% معنوية العلاقة مما يعنى رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديل التي تقضى بوجود تكامل مُشترك بين المُتغيرين.

ب- بقياس أثر مؤشر ريادة الأعمال (GEI)على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة في صورته اللوغاريتمية في الأجل القصير أسفرت النتائج عمّا يلي: (البعد التنموي)

- بلغت قيمة معامل التحديد R2 ليبلغ 96.8%.
- ثبوت معنوية علاقة الانحدار ككل وفقاً لاختبار Fc (10.189).
- ولكن طبقاً لاختبار Tc لم تتضح معنوية مؤشر ريادة الأعمال (GEI).
- كما بلغت قيمة دربن واطسون 3.425 وهى أكبر من الحد الأعلى ممّا يُؤكد عدم وجود مشاكل في التقدير وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

أمّا في **الأجل الطويل** كانت قيمة F المحسوبة 0.1668 وهى أقل من Lower Critical Bound (LCB) قيمة الحد الأدنى (I_0) وعلى ذلك فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل الذي يقضى بعدم وجود تكامل مُشترك بين المُتغيرين.

ج- بقياس أثر مؤشر ريادة الأعمال (GEI)على متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية في صورته اللوغاريتمية في الأجل القصير أسفرت النتائج عمّا يلي: (البُعد البيئي)

- بلغت قيمة معامل التحديد R2 ليبلغ 27.3%.
- عدم ثبوت معنوية علاقة الانحدار ككل وفقاً لاختبار Fc (0.5642).
- ولكن طبقاً لاختبار Tc لم تتضح معنوية مؤشر ريادة الأعمال (GII).
- كما بلغت قيمة دربن واطسون 1.140 وهى تقع ضمن الحدين الأعلى والأدنى ممّا يُؤكد عدم وجود مشاكل في التقدير وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

أمّا في **الأجل الطويل** كانت قيمة F المحسوبة 0.1616 وهى أقل من Lower Critical Bound (LCB) قيمة الحد الأدنى (I_0) وعلى ذلك فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل الذي يقضى بعدم وجود تكامل مُشترك بين المُتغيرين.

د- بقياس أثر مؤشر الابتكار (GEI) على مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد في صورته اللوغاريتمية في الأجل القصير أسفرت النتائج عمّا يلي: (البُعد الاجتماعي)

- بلغت قيمة معامل التحديد R2 ليبلغ 99.3%.
- عدم ثبوت معنوية علاقة الانحدار ككل وفقاً لاختبار Fc (328.58).
- طبقاً لاختبار Tc تتضح معنوية مؤشر ريادة الأعمال (GII) عند مستوى معنوية 1%.
- كما بلغت قيمة دربن واطسون 2.141وهى تقع أكبر من الحد الأعلى ممّا يُؤكد عدم وجود مشاكل في التقدير

وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

أمّا في **الأجل الطويل** كانت قيمة F المحسوبة 2.479 وهى أقل من (LCB) Lower Critical Bound قيمة الحد الأدنى 4.04 (I_0) وعلى ذلك فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل الذي يقضى بعدم وجود تكامل مُشترك بين المُتغيرين في المدى الطويل على الرغم من وجود التكامل في المدى القصير.

يتضح من النتائج السابقة إحصائيًا وجود تأثير معنوي لمؤشر ريادة الأعمال على التنمية المستدامة في مصر على كل من البعد **التنموي** والبعد **الاجتماعي والصحي**، حيثُ تُؤدى زيادة التوجه لثقافة ريادة الأعمال وتشجيعها ودعمها إلى زيادة التنمية الاقتصادية والبشرية، وتحسن الصحة العامة والعمر المتوقع عند الميلاد، بينما لم تثبت معنوية مؤشر ريادة الأعمال على التنمية المُستدامة في بعدها البيئي والمتمثل في تخفيض نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية، مما يستلزم ضرورة تفعيل هذا المؤشر نحو توفير بيئة صحية نظيفة وآمنة لإحداث التنمية الشاملة والمُستدامة.

التوصيات:

قامت الباحثة بوضع التوصيات التالية:

1- دعم مشروعات ريادة الأعمال عن طريق سياسات التنمية الاقتصادية ومنها وتشمل السياسات العامة التقليل إلى الحد الأدنى من الحواجز التنظيمية والإدارية، تكاليف الامتثال والأعباء الضريبية، وضمان عمل الأسواق، والمنافسة، وفعالية قوانين الإفلاس.

2- العمل على تذليل صعوبات الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشروعات.

3- زيادة دعم التدريب والتعليم المستمر من خلال إنشاء مراكز اجتماعية تنظيم المشاريع.

4- ضرورة توجيه مشروعات ريادة الأعمال إلى تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة التي تحقق الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المُستدامة في بُعدها البيئي.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- السمان، أحمد حسن. (2011). ***الصحافة والتنمية المستدامة: دراسات مستقبلية***. المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- العصيمي، عابد عبد الله. (2015). ***المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة***. الأردن، عمّان، اليازوري للنشر والتوزيع.
- ربيع، محمد عبد العزيز. (2017). ***التنمية المجتمعية المستدامة نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة***. اليازوري للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- كافي، مصطفى يوسف. (2017). ***التنمية المستدامة***. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
- المخزنجي، أماني صلاح محمود. (2019). «أثر حوكمة الشركات على التنمية الاقتصادية في الصين ومصر: دراسة مقارنة»، ***رسالة دكتوراة***، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Alter, K. (2006). ***Social Enterprise Typology, Virtue Ventures LLC***, 13. April, available at: http://www.virtueventures.com/setypology.pdf.
- Dees, J. G.; Emerson, J. & Economy, P. (2001). ***Enterprising Nonprofits: A Toolkit for Social Entrepreneurs***. New York, Wiley & Sons, Inc.
- Martin, R. L. & Osberg, S. (2007). "Social Entrepreneurship: The Case for Definition", ***Stanford Social Innovation Review***, Spring.
- Melnikas, B. (2010). "Creating Knowledge-based Society and Knowledge Economy: The Main Principles and Phenomena", ***Ekonomika***, 89, (2).
- Ogundele, O. J. K. (2007). ***Introduction to Entrepreneurship Development, Corporate Government and Small Business Management***. Lagos: Molofin Nominees.
- Romeiro, A. R. (2012). "Sustainable Development: An Ecological Economics Perspective", Escudos Avocados, 26, (74).
- Schumoeter, J. A. (1962/2005). ***Capitalism, Socialism, and Democracy***. New York, Harper.
- Leadbeater, C. (1997). ***The Rise of The Social Entrepreneur***. London, United Kingdom, Demos.
- Oyedele, A. F. (2018). "Impact of Entrepreneurial Practice on Job Creation: Selected Cases of Metal Scrap Business Operators in Kwara State, Nigeria", ***Ph. D. Thesis Submitted To the Department of Business and Entrepreneurship***, College of Humanities, Management and Social Sciences, Kwara State University, Malete, Nigeria, October, p. 11.
- Prieto, Leonel José, M. S. F. (2017). "Innovation and Economic Growth: Cross-country Analysis Using Science & Technology Indicators", ***Thesis Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences,*** Georgetown University, Degree of Master of Public Policy, Washington, DC, p. 1.
- Acs, Z. J.; Autio, E. and Szerb, L. (2014). "National Systems of Entrepreneurship: Measurement Issues and Policy Implications", ***Research Policy***, Vol. 43, (3), pp. 476-494.
- Emmo et al. (2017). "Entrepreneurship and Economic Growth: Does Entrepreneurship Bolster Economic Expansion in Africa:?, ***Journal of Socialomics***, Vol. 6 , Issue 4, p. 1.
- Jian, J.; Fan, X.; Zhao, S. and Zhou, D. (2020). "Business Creation, Innovation and Economic Growth: Evidence from China's Economic Transition, 1978–2017", ***Economic Modelling***, doi: https://doi.org/10.1016/j.econmod.2020.03.019.
- Powell, W. W. and Snellman, K. (2004). "The Knowledge Economy", ***Annual Review Sociology***, Vol. 30, pp. 199-220.
- Nagler, Jürgen. (2007). ***The Importance of Social Entrepreneurship for Economic Development Policies***, University of New South Wales, Sydney Www.Business 4 good. Org, p.3.

- Piech, Krzysztof. (2004). ***The Knowledge-Based Economy in the Central and East European Countries – a review of some research results and policies***. Studies and Works of the Collegium of Management - Warsaw School of Economics. 43. 101-119.
- Wong, P. K.; Y. P. Ho and Erkko Autio. (2005). "Entrepreneurship, Innovation and Economic Growth: Evidence from GEM Data, Small Business Economics, Present Issue", ***Small Business Economics***, Vol. 24, Issue 3, pp. 335-350, Springer.
- Balu, M. E. and Mladen, L. (1995). ***Labour Productivity as a Factor of the Economics Sustainable Development***. Commission on Sustainable Development, Report on the 3rd Session of the Commission on Sustainable Development. Economic and Social Council. Official records, Supplement No.12.
- Bosma , Niels and Zoltan J. Acs. (2008). ***Global Entrepreneurship Monitor: Executive Report***", N. S. Bosma; Z. J. Acs, E.; Autio, A.; Coduras; J. Levie, and Global Entrepreneurship Research Consortium (GERA), p. 29.
- European Commission. (2006). ***European Information Society for Growth and Employment, the Economic Impact of ICT: Evidence and Questions***, p. 03.
- OECD. (1998). ***Fostering Entrepreneurship***. Organization for Economic Co-Operation and Development, pp. 1-277.
- OECD. (2000). ***Social Enterprises***. Organization for Economic Co-Operation and Development, pp. 1-69.
- OECD. MSTI. (2018). ***Data Used: Gross Domestic Expenditure on R&D (GERD) at Constant***. PPP$, Base Year = 2008 (Index 100). March.
- OECD. (2003). ***OECD Science, Technology and Industry Scoreboard 2003***. Organization for Economic Cooperation and Development, Paris.
- Miliaras, C. (2012). ***Creating jobs that reduce poverty: A research agenda on developing-country gazelles***. RTI Press. RTI Press Occasional Paper No. OP-0011-1211 https://doi.org/10.3768/rtipress.2012.op.0011.1211
- Singer, Slavica; Mike Herrington and Jonathan Carmona. (2018). ***GEM Report: The Global Entrepreneurship Research Association (GERA)***, 2017/18 Global Report, p. 40.
- Slavica Singer; Mike Herrington and Jonathan Carmona. (2018). ***GEM Report: The Global Entrepreneurship Research Association (GERA)***, 2017/18 Global Report, p. 27.
- The Global Innovation Index 08/09 Report, ***INSEAD***, p.1. Available at https://www.globalinnovationindex.org/userfiles/file/GII-2008-2009-Report.pdf
- World Bank. (2020). ***Doing Business 2020***. Comparing Business Regulation in 190 Economies, World Bank Group, p. 9.
- ZoltánJ. Ács; László Szerb and Ainsley Lloyd. (2018). , ***The Global Entrepreneurship Index 2018***, The Global Entrepreneurship and Development Institute (GEDI), Washington D. C., USA. p. 4.
- Zoltán J. Ács; László Szerb; Erkko Autio and Ainsley Lloyd. (2017). ***The Global Entrepreneurship Index***, The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA.
- Zoltán J. Ács; László Szerb; Esteban Lafuente and Gábor Márkus. (2019). ***The Global Entrepreneurship Index***, The Global Entrepreneurship and Development Institute, Washington, D.C., USA.
- http://www.cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/Egypt%E2%80%99sVision2030.aspx
- (https://thegedi.org/datasets/)
- https://knoema.com/GEI2018/global-entrepreneurship-index?regionId=EG
- http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals
- https://www.gemconsortium.org/report/

Dependent Variable: LGYCAPITA
Method: ARDL
Date: 02/07/20 Time: 16:44
Sample (adjusted): 2010 2018
Included observations: 9 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGHDI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6
Selected Model: ARDL(2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGYCAPITA(-1)	0.025204	0.201746	0.124932	0.9085
LGYCAPITA(-2)	0.754715	0.186611	4.044318	0.0272
LGHDI	2.620347	0.779807	3.360250	0.0437
LGHDI(-1)	-0.616675	0.958582	-0.643320	0.5658
LGHDI(-2)	2.561509	1.048022	2.444137	0.0922
C	1.805425	0.557946	3.235840	0.0480

R-squared	0.998646	Mean dependent var	4.367778
Adjusted R-squared	0.996389	S.D. dependent var	0.144808
S.E. of regression	0.008702	Akaike info criterion	-6.415771
Sum squared resid	0.000227	Schwarz criterion	-6.284288
Log likelihood	34.87097	Hannan-Quinn criter.	-6.699511
F-statistic	442.4507	Durbin-Watson stat	1.962427
Prob(F-statistic)	0.000169		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGYCAPITA)
Selected Model: ARDL(2, 2)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 02/07/20 Time: 16:50
Sample: 2008 2019
Included observations: 9

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.805425	0.557946	3.235840	0.0480
LGYCAPITA(-1)*	-0.220080	0.074152	-2.967967	0.0592
LGHDI(-1)	4.565181	1.458196	3.130705	0.0520
D(LGYCAPITA(-1))	-0.754715	0.186611	-4.044318	0.0272
D(LGHDI)	2.620347	0.779807	3.360250	0.0437
D(LGHDI(-1))	-2.561509	1.048022	-2.444137	0.0922

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGHDI	20.74327	2.097801	9.888101	0.0022

EC = LGYCAPITA - (20.7433*LGHDI)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.902543	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	9			
		10%	4.225	5.05
		5%	5.29	6.175
		1%	7.87	8.96
			Finite Sample: n=30	
		10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-2.967967	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

Dependent Variable: LGYCAPITA
Method: ARDL
Date: 02/07/20 Time: 18:13
Sample (adjusted): 2010 2018
Included observations: 9 after adjustments
Dependent lags: 2 (Fixed)
Dynamic regressors إختبار الحدود "Test Bound ", fixed): GII
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGYCAPITA(-1)	-0.127676	0.344684	-0.370415	0.7357
LGYCAPITA(-2)	1.033668	0.328963	3.142197	0.0516
GII	-0.011321	0.007778	-1.455525	0.2415
GII(-1)	-0.001458	0.006661	-0.218960	0.8407
GII(-2)	-0.005586	0.008670	-0.644269	0.5653
C	1.035274	0.628302	1.647732	0.1980

R-squared	0.995317	Mean dependent var	4.367778
Adjusted R-squared	0.987513	S.D. dependent var	0.144808
S.E. of regression	0.016181	Akaike info criterion	-5.175180
Sum squared resid	0.000786	Schwarz criterion	-5.043697
Log likelihood	29.28831	Hannan-Quinn criter.	-5.458920
F-statistic	127.5360	Durbin-Watson stat	3.676220
Prob(F-statistic)	0.001083		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGYCAPITA)
Selected Model: ARDL(2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/07/20 Time: 18:19
Sample: 2008 2019
Included observations: 9

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.035274	0.628302	1.647732	0.1980
LGYCAPITA(-1)*	-0.094008	0.068413	-1.374120	0.2631
GII(-1)	-0.018365	0.012919	-1.421619	0.2503
D(LGYCAPITA(-1))	-1.033668	0.328963	-3.142197	0.0516
D(GII)	-0.011321	0.007778	-1.455525	0.2415
D(GII(-1))	0.005586	0.008670	0.644269	0.5653

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GII	-0.195361	0.094237	-2.073083	0.1299
C	11.01261	3.149996	3.496070	0.0396

EC = LGYCAPITA - (-0.1954*GII + 11.0126)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.47057	10%	3.02	3.5
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	9	10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

Dependent Variable: CARPON
Method: ARDL
Date: 02/03/20 Time: 03:42
Sample (adjusted): 2008 2019
Included observations: 6 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GEI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CARPON(-1)	0.040820	1.864126	0.021898	0.9839
GEI	-0.089141	0.158339	-0.562972	0.6128
C	4.933525	8.856093	0.557077	0.6163

R-squared	0.273330	Mean dependent var	2.453333
Adjusted R-squared	-0.211116	S.D. dependent var	0.124847
S.E. of regression	0.137395	Akaike info criterion	-0.825067
Sum squared resid	0.056632	Schwarz criterion	-0.929187
Log likelihood	5.475201	Hannan-Quinn criter.	-1.241869
F-statistic	0.564211	Durbin-Watson stat	1.140507
Prob(F-statistic)	0.619449		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(CARPON)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 02/03/20 Time: 03:43
Sample: 2008 2019
Included observations: 6

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.933525	8.856093	0.557077	0.6163
CARPON(-1)*	-0.959180	1.864126	-0.514547	0.6424
GEI**	-0.089141	0.158339	-0.562972	0.6128

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GEI	-0.092934	0.099832	-0.930906	0.4206

EC = CARPON - (-0.0929*GII)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	0.161611	10%	4.04	4.78
K	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	6		n=35	
		10%	4.225	5.05
		5%	5.29	6.175
		1%	7.87	8.96
			Finite Sample: n=30	
		10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-0.514547	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(CARPON)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 02/03/20 Time: 03:44
Sample: 2008 2019
Included observations: 6

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.933525	7.581319	0.650748	0.5616
CointEq(-1)*	-0.959180	1.461102	-0.656477	0.5584

R-squared	0.097261	Mean dependent var	-0.043333
Adjusted R-squared	-0.128423	S.D. dependent var	0.112012
S.E. of regression	0.118987	Akaike info criterion	-1.158400
Sum squared resid	0.056632	Schwarz criterion	-1.227814
Log likelihood	5.475201	Hannan-Quinn criter.	-1.436268
F-statistic	0.430962	Durbin-Watson stat	1.140507
Prob(F-statistic)	0.547365		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	0.161611	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-0.656477	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

Dependent Variable: AGE
Method: ARDL
Date: 02/03/20 Time: 03:48
Sample (adjusted): 2009 2018
Included observations: 10 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GEI
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AGE(-1)	0.948935	0.042104	22.53810	0.0000
GEI	-0.012496	0.017110	-0.730338	0.4927
GEI(-1)	0.022535	0.015805	1.425796	0.2038
C	3.500211	3.400294	1.029385	0.3430

R-squared	0.993950	Mean dependent var	70.99400
Adjusted R-squared	0.990925	S.D. dependent var	0.539325
S.E. of regression	0.051377	Akaike info criterion	-2.810084
Sum squared resid	0.015837	Schwarz criterion	-2.689050
Log likelihood	18.05042	Hannan-Quinn criter.	-2.942858
F-statistic	328.5879	Durbin-Watson stat	2.141236
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(AGE)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 02/03/20 Time: 03:49
Sample: 2008 2019
Included observations: 10

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.500211	3.400294	1.029385	0.3430
AGE(-1)*	-0.051065	0.042104	-1.212846	0.2708
GEI(-1)	0.010039	0.020071	0.500188	0.6348
D(GII)	-0.012496	0.017110	-0.730338	0.4927

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GII	0.196592	0.518943	0.378833	0.7179

EC = AGE - (0.1966*GEI)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.479900	10%	4.04	4.78
K	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
			Finite Sample: n=30	
Actual Sample Size	10			
		10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-1.212846	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(AGE)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 02/03/20 Time: 03:50
Sample: 2008 2019
Included observations: 10

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.500211	1.385558	2.526211	0.0449
D(GEI)	-0.012496	0.011952	-1.045571	0.3360
CointEq(-1)*	-0.051065	0.021228	-2.405501	0.0529

R-squared	0.506467	Mean dependent var	0.169000
Adjusted R-squared	0.365457	S.D. dependent var	0.059712
S.E. of regression	0.047566	Akaike info criterion	-3.010084
Sum squared resid	0.015837	Schwarz criterion	-2.919308
Log likelihood	18.05042	Hannan-Quinn criter.	-3.109664
F-statistic	3.591721	Durbin-Watson stat	2.141236
Prob(F-statistic)	0.084452		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.479900	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-2.405501	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.5%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

Entrepreneurial Culture as an Entry Point for Sustainable Growth in Egypt

Dr. Amany Salah Mahmoud Al-Makhzangy
Instructor at Higher Obour Institute for Management
Computers and Information Systems, Egypt
amanis@oi.edu.eg

ABSTRACT

Entrepreneurship is a spark to achieve economic prosperity, as it helps increase job creation, which reduces unemployment, the creation of new methods of management and work, the introduction of innovative products and services, and support for innovation activities that have become the key to modern theories of development and growth, and one of the most important keys to competitiveness and business success, As competition in the global economy has become based on knowledge and innovation, all of the above makes entrepreneurship an engine of economic growth.

Therefore, the Innovation and Entrepreneurship Unit of the Global Practices Sector for Trade and Competition builds the capabilities of promising companies in High-growth sectors such as agricultural activities, information and communications technology, and clean technology. A global network of business incubation centers has been established in various fields to support young entrepreneurs at every step of their journey by financing the initial stages, providing technical training and market information, and the study confirmed a joint integration relationship between the Entrepreneurship Index (GEI) and development The sustainable dimension with its various dimensions, the developmental dimension and the social dimension, where the study results resulted in a high correlation coefficient R2 99.5%, 99.3%, respectively, at the level of significance of 1%. And reduce its carbon emissions R2 27.3% were using analysis (ARDL) Auto -Regressive Distributed Lag Model.

Keywords: *Entrepreneurship, Egypt, Sustainable Development, Relationship Assessment..*